

دور الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري - رحمه الله - في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

د. فؤاد بن حدو

أستاذ جامعي في المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان - دولة الجزائر

إن ظهور البنوك الإسلامية ونشأتها كانت من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها من قبل المسلمين، وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها، والمساهمين في قيامها، والمجتمع، والاقتصاد ككل، وقد تأكدت هذه الحاجة الماسة للبنوك الإسلامية عبر زيادة عددها في السنوات الأخيرة الماضية بشكل ملفت للانتباه خاصة بعد أزمة ديون الرهن العقاري، مما أدى إلى زيادة موجوداتها وعملياتها، وأنشطتها ونموها على مستوى الدول العربية والغربية.

وبناء على ما تم ذكره تتجلى لنا معالم إشكالية هذه الورقة البحثية الموسومة ب: " كيفية نشأة البنوك الإسلامية وطريقة ظهورها مع مراحل تطورها وإبراز دور الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري في الفكرة؟".

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث: المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الصيرفة عند المسلمين، المبحث الثاني: فكرة إنشاء البنوك الإسلامية، المبحث الثالث: مراحل نشأتها وتطورها، المبحث الرابع: نشأتها في الدول الغربية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الصيرفة عند المسلمين

ترجع بدايات المصرفية الإسلامية، بمفهومها الواسع، إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية. فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور التجاري، مثل الوديعة والقرض والمضاربة والحوالة والصرف، وغيرها.

أولاً - في مجال الإيداع: كان الناس يضعون أموالهم لدى من يثقون في أمانته، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة، وبين الوديعة الجارية المضمونة (القرض) التي تمكن الوديع من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها. فقد كان حوار النبي صلى الله عليه وسلم مع حواريه الذين كانوا يثقون به - رضي الله عنه - يشترط على من يودع أمواله عنده من أجل الحفظ أن يضمن له أمواله فكان يقول: " لا ولكن هو سلف، إنني أخشى عليه الضيعة

"^١؛ ل يتم إخراج هذه الأموال من شكل وديعة الأمانة إلى شكل القرض المضمون، ليتمكن من استثمارها، وكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال عند وفاته لقول ابنه عبد الله ابن الزبير - رضي الله عنه - ما: " أفرايت إن كانت ألف ومائتي ألف درهم"^٢. وورث عبد الله ابن الزبير - رضي الله عنه - ما هذه المعاملات وزاد عليها بأن كان يجري تحويلات مالية عبر البلدان، فكان يأخذ الدراهم من أهل مكة ويكتب لأخيه مصعب في العراق فيأخذونها منه، وبذلك تطور مفهوم الأمانة من وديعة إلى قرض ومفهوم المودع لديه الذي أصبح يأخذ شكلاً مؤسسياً. حيث كانت الأموال المودعة لدى شخص واحد أو عدد محصور من الناس وقد فعل ابن عباس مثل الزبير - رضي الله عنه - ما"^٣.

ثانياً - في مجال الاستثمار: كان سائداً (قبل البعثة النبوية وبعدها) المضاربة والإقراض بالربا، وقد أبقى الإسلام على المضاربة لإجازة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لها، وحرم الربا لقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)^٤، لما فيه من ظلم وآثار سلبية على الفرد والمجتمع.

ثالثاً - في مجال الحوالات: مكن نظام الحوالات التجار من الحصول على أموالهم من بلد غير تلك التي بها أموالهم، وجنبهم مخاطر التنقل بها، وتسمى هذه العملية بالسفتجة، وتعامل بها التجار بشكل واسع بعد انتشار الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الخلافة الإسلامية. يؤيد ذلك ما ورد في مخطوطة للهمداني بمكتبة باريس أن سيف الدولة الحمداني - أمير مدينة حلب في القرن الرابع الهجري - كان يزور بغداد متخفياً، فسار إلى دور بني خاقان في بغداد للسمع وقضاء الوقت متنكراً، فخدموه ولما هم الانصراف كتب رقعة وتركها لهم، فلما فتحوها وجدوها موجهة إلى أحد المصارف في بغداد لدفع ألف دينار لهم، ولم عرضوا الرقعة على الصيرفي أعطاهم المبلغ كاملاً، فسألوه من الرجل فقال: إنه سيف الدولة الحمداني بناء على توقيعه^٥. وقد شاع استعمال الصكوك والمعروفة في وقتنا الحالي بالشيكات، والسفاتيح (الكمبيالات) أو البوالص، لأغراض التجارية في البصرة. وصار لها قواعد وأصول من حيث الختم والشهود.

^١ شمس الدين الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤/٥١، ص ٦٣.

^٢ نفس المرجع، نفس الصفحة

^٣ أسارة ويس، "فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للالتزامات المالية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، ٢٠١٢م، ص ٦٤.

^٤ سورة البقرة، الآية ٢٧٥

^٥ أسارة ويس، "فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للالتزامات المالية"، مرجع سابق، ص ٦٦.

رابعاً - في مجال الاقراض: تمثل ظهور نظام المصارف الإسلامية في بيت مال المسلمين، حيث كان يتولى رعاية شؤون المسلمين ويعنى باحتياجاتهم أفراداً كانوا أو جماعات. حيث كان يقوم بيت المال بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع، جاء في تاريخ الطبري وتاريخ دمشق لابن عساكر: "أن هند بنت عتبة، قامت إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فاستقرضت من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم، تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشترت وباعت، فلما أتت إلى المدينة شكت الوضيعة (أي الخسارة) فقال لها عمر الفاروق: "لو كان مالي لتركته، ولكنه مال المسلمين"^١.

ولقد كان لازدهار الحضارة الإسلامية بعد اتساع رقعتها أكبر الأثر في انتشار الصرافة الإسلامية، فكانت الحكومات في بعض الأحيان توكل الصيارفة في صرف رواتب الجند وكان للاتصال الحضاري بين التجار المسلمين وغيرهم من أهل الذمة أكبر الأثر في تطوير العمليات البنكية إذ حاول الصيارفة في هذه الفترة المتقدمة أن يجدوا بدائل لنقل النقود بهدف الحفاظ عليها عند نقلها من قطاع الطرق فأصدروا الصكوك وتحرير السفائح ورقاع الصيارفة، فكان الصراف يجعل له مكاناً وممثلاً في كل بلد وهو وكيله يقوم بإعطاء المال لصاحبه في البلد الأخرى من دون نقل فعلي لهذه النقود، فمثلاً لو كان تاجر في العراق عليه دين لتاجر في مصر، فيقوم التاجر الأول بتسديد المبلغ إلى الصراف في العراق مقابل حصوله على صورة من الصك بأن يسدد المبلغ المطلوب، ثم يقوم بإرسال صورة أخرى من الصك إلى وكيله في مصر لكي يسدد للتاجر المصري دينه المستحق له على التاجر العراقي ويقوم الصراف بالاحتفاظ بالصورة الثالثة من الصك لحفظ حقوق الناس من الضياع. وقد استفاد الغرب من هذه الأفكار الاقتصادية في تطوير بنوكهم وتأتي في مقدمتها فكرة المضاربة بالمال التي لم تكن موجودة من قبل^٢.

المبحث الثاني: فكرة إنشاء البنوك الإسلامية

أولاً - الكتابات العامة للمفكرين والعلماء المسلمين: تكاد الكتابات عن تاريخ التمويل الإسلامي تجمع وتجزم على رأي واحد مفاده أن فكرة المصرفية الإسلامية قد برزت في أربعينات القرن الماضي وهذا إجماع فيه نظر كما

^١ محمد ابن جرير الطبري، "تاريخ الأمم والملوك"، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، دت، الجزء الثالث، ص ٢٨٧، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، "تاريخ دمشق" حرف الهاء، هُنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بِنْتُ رَبِيعَةَ بِنْتُ عَبْدِ...، رقم الحد: ٧٤٠٧١، حديث مقطوع (ضعيف)، الموقع الإلكتروني: مكتبة إسلام ويب، <https://www.islamweb.net>، نشأة المصارف الإسلامية، الموقع الإلكتروني: "فاينانشيال إسلام - مرصد الصيرفة الإسلامية"، <http://ar.financialislam.com>، تاريخ الاطلاع: ١٩/٠٧/٢٠١٩ م على الساعة: ١٦ و٢٨

^٢ سعيد مرطان، "مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢ م، ص ٢١٩.

سنرى في هذا البحث؛ فربما كان كونه يرجع للدعوة العامة التي تشكلت حول مفهوم النظم الاقتصادي الإسلامي التي قام بها علماء المسلمين في النصف الأول من القرن العشرين وفي مقدمتهم حسن البنا في مجموعة مقالات نشرت في مجلة الدعوة ما بين سنة ١٩٤٥م إلى ١٩٤٩م، والتي جمعت في كتاب بعنوان "مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي"؛ حيث حث على عناية الشعوب بثروتها الطبيعية وتشجيع الملكيات الصغيرة والفردية وتحريم موارد الكسب غير المشروع والعناية بالعمل واعتباره مع المال من أهم العناصر التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الإسلامي إلى جانب تحقيق التكافل الاجتماعي^١؛ ثم جاء بعده مجموعة من العلماء والمفكرين توسعوا في الحديث عن الاقتصاد الإسلامي. منهم سيد قطب في كتابه "العدالة الاجتماعية"، وأبو المكارم زيدان في كتابه "بناء الاقتصاد في الإسلام"، ومصطفى السباعي في كتابه "اشتراكية الإسلام"، ويعد من أشهر هذه الكتب كتاب باقر الصدر الذي صدر سنة ١٩٦٧م، بعنوان "اقتصادنا"؛ هذه الأخيرة أدت إلى ظهور كتابات مفصلة حول الاقتصادي الإسلامي من بينها في مجال التمويل الإسلامي والصيرفة وكان أبرزها كتاب: "الإسلام ونظرية الفائدة"، لأنور إقبال قريشي، ومقالة لنعيم صديقي عنوانها: "المصرفية بناء على المبادئ الإسلامية"، ويضاف إليها أحياناً من قبل المطلعين مقالة لمحمد حميد الله عنوانها: "مؤسسات القرض الخالية من الفوائد"^٢.

ثانياً - الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري وفكرة إنشاء البنوك الإسلامية: أشار محمد ناصر في كتابه: "المقالة الصحفية الجزائرية" إلى مقالة يرجع تاريخها إلى نهاية عشرينات القرن العشرين، تدعو إلى تأسيس بنك على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي^٣. وكتبت هذه المقالة تحت عنوان: "حاجة الجزائر إلى

^١ عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا، عزت شحاته كرار، "النظام المالي والاقتصادي في الإسلام"، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة - دار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الأحياء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣/٥١٤٢٤م، ص ٩٩.

^٢ عبد الرزاق بلعباس، "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٩، العدد ٢، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣/٥١٤٣٤م، ص ٠٣.

^٣ نفس المرجع، ص ٠٤.

مصرف أهلي"، للشيخ إبراهيم أبو اليقظان*، ونشرت في صحيفة "وادي مزاب" بتاريخ ١١ محرم ١٣٤٧ هـ الموافق ل ٢٩ يونيو ١٩٢٨ م.

فقد دعا الشيخ أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة البنك وفق قواعد الفقه الإسلامي. وقد لقيت دعوته ترحيباً كبيراً من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء بنك باسم: "البنك الإسلامي الجزائري"، ولكن السلطات المستعمرة الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، لأنها كانت ترى فيه خطراً على مصالحها الحيوية، وكذلك على مصالح المعمرين والبنوك التجارية (التقليدية) التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية^١.

يذكر المؤرخ أحمد توفيق المدني (١٨٢٩ - ١٩٨٣ م) في مذكراته: "ذكريات كفاح" أن نادي الترقى قد دفع مشروع إنشاء بنك إسلامي بمساندة بعض كبار رجال الأعمال مدينة الجزائر من المسلمين واختاروا له تسمية:

* ولد رحمه الله ببلدية القرارة، ولاية غرداية (وادي ميزاب) بالجزائر يوم ٢٩ صفر ١٣٠٦ هـ الموافق 5 نوفمبر 1٨٨٨ م. حيث حفظ القرآن في سن مبكرة على يد الكتاب، وتعلم العربية والكتابة والقراءة والعلوم الشرعية على يد الحاج علي بن حمو والحاج إبراهيم بن صالح أبو سحابة وملاي صالح بن كاسي. ثم تحققت أمنيته بدخول دار التلاميذ على يد الشيخ الجليل عمر بن يحيى والذي يلقبه بنور قلبي وبصيرتي، ثم انقطع عن الدراسة بسبب العمل وظروف الفقر، ورجع إلى الدراسة على يد الشيخ قطب الأئمة الحاج محمد بن يوسف اطفيش، بعد سفره إلى بني يسجن لإكمال الدراسة. ثم سافر إلى المشرق أولاً ثم تونس ليدرس في كل من جامع الزيتونة والخلدونية في سنة 1٩١٢. إنضم إلى الحزب الحر الدستوري التونسي في سنة 1٩٢٠ وبعد ست سنين أصدر جريدة وادي ميزاب في سنة 1٩٢٦، وقد أصدر ثمانين جرائد ما بين سنة 1٩٢٦ و ١٩٣٨ وهي: "وادي ميزاب"، "ميزاب"، "المغرب"، "النور"، "البستان"، "النبراس"، "الأمة"، "الفرقان". أسس المطبعة العربية في الجزائر في سنة 1٩٣١ وانضم إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نفس العام. وانتخب عضواً في المجلس الإداري للجمعية في سنة 1٩٣٤ توفي في يوم الجمعة ٢٩ صفر ١٣٩٣ هـ الموافق 3٠ مارس 1٩٧٣ م وأسكنه فسيح جنانه. قال الشيخ عبد الحميد بن باديس - رحمه الله - في تعريفه بأعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء لسنة ١٩٣٨ م: "والشيخ أبو اليقظان المعتذر عن الحضور لقيامه بأعمال ضرورية في نواحي الجنوب، ذلك الكاتب القدير والصحافي البار الذي ما أصدر صحيفة إلا ختمت أيامها بالتعطيل". وقال عنه الشيخ محمد خير الدين: "وكان لبعض أعضاء جمعية العلماء نشاطهم الصحفي، فأصدروا صحفاً طال زمن صدورها أو قصر، من ذلك: جرائد لأبي اليقظان، كلما عطلت له جريدة عوضها بأخرى وهي: "ميزاب - وادي ميزاب - النور - النبراس - الأمة - المغرب - البستان". كما كتب عنه الأستاذ أحمد توفيق المدني في مذكراته فقال: "والشيخ إبراهيم أبو اليقظان عالم جليل، لم يبلغ علم إبراهيم اطفيش، إنما امتاز عنه بدمائة أخلاقه، وصفاء روحه، وتوقد ذهنه، وازدهار قريحته، وتعمقه في الكتابة، ومشاركته في الشعر، ما أذى إنساناً طول حياته، ولا آذاه إنسان، لا يتكلم إلا عن عقيدة، ولا يكتب إلا عن الإيمان ولا يجادل إلا في سبيل الإسلام وبلاد الإسلام، وقد أظهرت الأيام من بعد أنه مقارع مجاهد، ومقاوم معاند، صرع الاستعمار ولم يصرعه الاستعمار، ضرب بسهم في الجهاد الصحفي والفكري ما لم يبلغ في الجزائر أحد شأوه". أنظر إلى: أحمد محمد فرصوص، "الشيخ أبو اليقظان إبراهيم كما عرفته"، الشيخ محمد خير الدين، "مذكرات"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزء الأول، ص ٢٩٨، ٣٥٣، أحمد توفيق المدني "مذكرات حياة كفاح"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، الجزء الأول، ص ١٥٦ - ١٥٧، مجموعة أساتذة من جامعة منتوري، "موسوعة الشعر الجزائري"، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٢، الجزء الأول، ص ٩٧٣. ١ عبد الرزاق بلعباس، "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مرجع سابق، ص ٤.

"البنك الإسلامي الجزائري" وصاغوا قانونه الأساسي وجمع رأسمال الاسمي والعيني، وعُين رئيساً له السيد عمر بوضربة ومجلس إدارة من المساهمين^١.

المبحث الثالث: مراحل نشأتها وتطورها

يمكن تقسيم المراحل إنشاء البنوك الإسلامية وتطورها إلى:

أولاً - المرحلة الأولى سنة (١٩٢٨م): وهي مرحلة ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية وتقديم ملفاً كاملاً للمشروع من قبل الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري إلى السلطات المستعمرة الفرنسية* في الجزائر والذي قبل بالرفض.

ثانياً - المرحلة الثانية (١٩٤٠م - ١٩٦٢م): في الأربعينات ظهر مشروع "تابونغ حاجي" (Tabung Haji)، وهي صناديق ادخار للحج بماليزيا من دون فائدة^٢. وفي نهاية الخمسينات انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى دولة باكستان^٣.

ثالثاً - المرحلة الثالثة (١٩٦٣م - ١٩٧٥م): وشملت هذه المرحلة المحطات التالية:

١. في سنة ١٩٦٣م: وقد جاءت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي سنة ١٩٦٣م، حيث تم إنشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية"، التي أقيمت ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر، ولقد وافقت الحكومة المصرية مع وفد في ألمانيا الغربية على تشجيع الادخارات المحلية واستثمارها وفقاً لمعتقدات المواطنين وقيمهم الخاصة^٤. وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية حيث قامت فكرة هذه البنوك على "جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة".^٥ واستطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاحاً كبيراً حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية وأكثر من عشرين فرعاً صغيراً وذلك على الرغم من قصر

^١ نفس الرجوع، ص ٢٠.

* التي دام استعمارها للجزائر مدة ١٣٢ سنة (من ١٨٣٠م إلى غاية ١٩٦٢م).

^٢ Sidiqqi, Muhammad Nejatullah, "Islamic Banking and Finance in Theory and Practice": A Survey of State of Art, Islamic Economics Studies, Vol. ١٣, No. ٢٠٠٦, ٢, p ٠٣.

^٣ Chachi, Abdelkader, "Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations", Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. ١٨, No. ٢٠٠٥, ٢, p ١٥.

^٤ عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا، د. عزت شحاته كرار، "النظام المالي والاقتصادي في الإسلام"، مرجع سابق، ص ١٠١.
^٥ محمد بوجلال، "البنوك الإسلامية - مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة على مصرف إسلامي -"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠م، ص ٤٦.

مدة حياتها التي دامت أربع سنوات فقط، حيث ساهمت القوى السياسية المناهضة للإسلام آنذاك في فشل هذه التجربة. تزامنت هذه التجربة أيضا مع تجربة أخرى قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان بدعم من الملك فيصل وسماحة الشيخ أمين الحسيني، حيث تلخصت فكرة هذه التجربة في محاولة تحويل البنوك التجارية إلى بنوك لا ربوية (أي إلغاء الفائدة) مع الاحتفاظ بالآليات المعمول بها في هذه البنوك، إلا أنها لم تكن أوفر حظاً من سابقتها، حيث دامت عدة شهور فقط^١.

٢. في سنة ١٩٦٦م: قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد السلمي منتدبة لذلك ثلة من العلماء المختصين الذين خرجوا في النهاية بمشروع بنك بل فوائد، وقدم هذا المشروع للبنك المركزي السوداني لاعتماده لكن وقعت ظروف حالت دون تنفيذه^٢.

٣. في سنة ١٩٧٠م: تقدم وفد من مصر وباكستان كل على حدا إلى المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان) باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دول للبنوك الإسلامية، وقد قام خبراء من ١٨ دولة إسلامية بدراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي^٣.

٤. في سنة ١٩٧١م: تم تأسيس بنك "ناصر الاجتماعي" بموجب قانون رقم ٦٦، حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس البنكي بالدرجة الأولى^٤، وقد نالت التجربة اهتماماً كبيراً لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة ١٩٧٢م^٥.

٥. في سنة ١٩٧٣م: طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات بنكية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية، وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع، حيث تقرر وضعها حيز التنفيذ، وقد

١ عادل حسيني علي رضوان، "البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٣١.
 ٢ عجيل جاسم النشمي، "تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية - المبادئ والضوابط والإجراءات"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية، أيام ١٤ - ١٥ أبريل ٢٠١٥م، ص ٥٥، انظر موقع الالكتروني: <http://www.dr-nashmi.com/wp-content/uploads/2017/04/docx.pdf>.
 تاريخ الاطلاع: ١٩/٠٧/١٧م، على الساعة: ١١ سا و٥٤ د.
 ٣ عادل حسيني علي رضوان، "البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٤٨.
 ٤ حسن سالم العمري "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع البنكي"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل البنكي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، ٢ - ٣ جويلية ٢٠٠٥م، ص ٥٥.
 ٥ فادي محمد الرفاعي، "المصارف الإسلامية"، تقديم: ريمون يوسف فرحات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ٢٢.

ساهمت الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه، والكتب الجامعية في إثراء هذه التجربة وإرساء قواعدها في أثناء تنفيذها^١.

٦. في سنة ١٩٧٥م: تم تأسيس بنكين إسلاميين، الأول هو "بنك دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الأولى للعمل البنكي الإسلامي، حيث صدر المرسوم الأميري بتأسيسه في ١٢ مارس ١٩٧٥، أما الثاني فهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، والذي تم اتخاذ قرار بافتتاحه رسمياً في أكتوبر ١٩٧٥م^٢.

رابعاً - المرحلة الرابعة: تمتد من سنة ١٩٧٧م* إلى غاية ٢٠٠٤م: تميزت هذه المرحلة بالنمو المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية، فأصبح لا ينقضي سنة إلا وتأسس بنك إسلامي على الأقل، حيث كانت بداية هذه المرحلة بإنشاء "بنك فيصل الإسلامي المصري"، و"بنك فيصل الإسلامي السوداني"، و"بيت التمويل الكويتي"، و"البنك العربي الإسلامي الدولي" سنة ١٩٧٧م، ثم تلاها "البنك الإسلامي الأردني لتمويل والاستثمار" سنة ١٩٧٨م. كما تم إنشاء "بنك البحرين الإسلامي" سنة ١٩٨٢م، و"بنك فيصل الإسلامي البحريني" سنة ١٩٨٣م، و"بنك قطر الإسلامي" و"بنك فيصل الإسلامي" في أنقرة سنة ١٩٨٥م، و"البنك الإسلامي الماليزي" بيرهاد سنة ١٩٨٧م، كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية إلى بنك إسلامي تحت اسم "شركة الراجحي المصرفية للاستثمار" سنة ١٩٨٧م، وتم تأسيس "مصرف قطر الدولي" سنة ١٩٩٠م. وما يلاحظ الآن أن الصناعة المصرفية في تزايد مستمر، حيث وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية سنة ١٩٩٧م إلى أكثر من ٢٦٧ مؤسسة في سنة ٢٠٠١م، في حين بلغ حجم الأصول في البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار فقط حوالي ٢٦٢ مليار دولار حسب بيانات صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية^٣.

^١ نفس المرجع، نفس الصفحة.

^٢ عادل حسيني علي رضوان، "البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ١٩٩٦م، ص ٣٤.

* تعتبر المرحلة ما بين ١٩٧٥ م و ١٩٧٧ م مرحلة تحضير حيث شهدت جهود مكثفة للأمير محمد الفيصل لإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني.

^٣ عبد المنعم قوصي، "الانتشار البنكي الإسلامي في العالم - الدوافع والآفاق"، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد ٢٩٨، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ٤٠، عائشة شرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية - التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٠م، ص ٧٠ - ٧٩، د. محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقها المصرفية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ، ص ٨٠.

خامساً - المرحلة الخامسة: من سنة ٢٠٠٦م إلى غاية يومنا هذا: لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لا سيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

فلقد أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي في العالم الذي تجريه مجلة "The Banker" أن الأصول المتوافقة مع الشريعة إرتفعت من ٣٨٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٦ إلى ١,٥٠٩ مليار سنة ٢٠١٧، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٢.٠٤٪. كما تشير الدراسات إلى أن نمو موجودات البنوك الإسلامية ستصل إلى أكثر من ٦ تريليون دولار سنة ٢٠٢٠ أي بمعدل نمو يفوق ١٥٪ سنوياً.

المبحث الرابع: نشأتها في الدول الغربية

لقد استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيراً من المتعاملين والمودعين مما استدعى إنشاء بنوك إسلامية في هذه الدول الغربية والتي سنحاول ترتيبها على النحو التالي:

أولاً - في سنة ١٩٧٨م: أنشئت بلكسنبورج "الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية"؛ وفي بريطانيا "شركة الاستثمار الإسلامية القابضة"، وبعدها "شركة بيت التمويل"

ثانياً - من سنة ١٩٨١م إلى غاية ١٩٨٣م: تم إنشاء "دار المال الإسلامي" بسويسرا سنة ١٩٨١/٠٧/٢٧م، وبدأت نشاطها الفعلي في ٠١ جانفي ١٩٨٢م، وأنشأت "مجموعة البركة ببريطانيا" سنة ١٩٨١م. كما أنشئ "بنك كبريس الإسلامي" بقبرص سنة ١٩٨٢م في القسم التركي منها والذي يستغله الطلبة الذين يدرسون في معهد الاقتصاد الإسلامي بقبرص لتحسين تكوينهم من أجل تطبيق أفضل لمبادئ البنوك الإسلامية. و "المصرف الإسلامي الدولي" بالدانمارك الذي تحصل على الترخيص بتاريخ ١٧ فيفري ١٩٨٣م وإلا أن العراقيل الكثيرة التي واجهت المجموعة أدت إلى إغلاقها من طرف البنك المركزي البريطاني سنة ١٩٩٣م.

١ الموقع الإلكتروني الاقتصادي، <http://www.aliqtisadi.ps/>، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/٠٣/٢٢م، على الساعة ٢٢سا و١١د،
٢ "البنوك الإسلامية في أوروبا بين الواقع والآفاق"، والموقع الإلكتروني هسبريس: <https://www.hespress.com>، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٩/٠٩/٣٠م، على الساعة: ١٧سا و٢٦د.

ثالثاً - في سنة ١٩٩٦م: أسست مجموعة "CITICORB" مصرفاً إسلامياً مستقلاً في البحرين للعمل بسائر الأدوات والأساليب الاستثمارية الإسلامية المتاحة في السوق العالية والمحلية تحت إسم: " Islamic Investment Bank CITI".

رابعاً - في سنة ١٩٩٧م: فتح المصرف "المتحد الأهلي الكويتي" فرعاً له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإيجارة.

خامساً - في سنة ١٩٩٩م: تم إنشاء مؤشرات مالية في البورصة الأمريكية للأسواق المالية الإسلامية ١٩٩٩م مؤشر داو جونز ومؤشر ايفاننشال تيمز.

سادساً - في سنة ٢٠٠٤م: تم إنشاء أول مصرف إسلامي في بريطانيا تحت اسم "البنك الإسلامي البريطاني" ١.

ويُعدّ توجه الدول المتقدمة وعلى رأسها المملكة المتحدة البريطانية في الآونة الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية - أزمة الديون الرهن العقاري - لسنة ٢٠٠٨م، إلى فتح شبابيك ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات على أسس إسلامية كبنكي: HSCB و Barclays Bank البريطانيين، والبنك الاتحاد السويسري UBS، وبنك Goldman Sachs في أوروبا، والبنك Citi-bank الأمريكي، مؤشراً جيداً على ذلك، وتأكيد على ضرورة وأهمية هذا النموذج المصرفي ومدى نجاحه وفعالته في ظلّ ترنح النموذج الوضعي - الرأسمالي - الذي كان السبب المباشر في الأزمة المصرفية والتي انتقلت فيما بعد لتصير وتصبح أزمة مالية عالمية خانقة.

خاتمة:

اتضح لنا عبر هذه الورقة البحثية أن ظهور البنوك الإسلامية ونشأتها لم تكن وليدة اليوم. فقد عرف المسلمون عبر التاريخ الإسلامي العديد من الأدوات المصرفية والمالية التي تستعملها البنوك التجارية حالياً. ويعتبر الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري أول من قدم ملف مكتمل لنموذج بنك إسلامي نهاية عشرينات القرن الماضي لولا رفض المستعمر الفرنسي لهذا المشروع وهذا بطبيعة الحال قبل النشأة الفعلية لأول بنك إسلامي سنة ١٩٧٥م.

١ محمود حسين الوادي وحسين سمحان، "المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨/٥١٤٢٨م، ص ٤٤، "البنوك الإسلامية في أوروبا بين الواقع والآفاق"، والموقع الإلكتروني هسبريس: <https://www.hespress.com>.

فقد عرفت البنوك الإسلامية بعدها نمواً كبيراً ساهم في انتشارها وظهورها خاصة بعد أزمة الديون الرهن العقاري مما دفع بالعديد من الدولة الغربية وعلى رأسهم بريطانيا إلى فتح بنوك الإسلامية وشبابيك في بنوكها.